عطفُ البيان:

العطفُ إمّا ذو بيانٍ أو نَسقْ والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سَبَق

فذو البيانِ تابعٌ شِبْهُ الصّفةْ حقيقةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَةْ

ينقسمُ العطفُ إلى قسمين:

أحدُهما: عطفُ النّسقِ: ويكون بالحروفِ.

والثّاني: عطفُ البيانِ: ولا يكونُ بالحروفِ.

عطف البيان: هو التّابعُ الجامدُ المشبهُ للصّفةِ في إيضاحِ متبوعِه وعدمِ استقلالِه نحوُ الشّاهد: 292

أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ

فـ"عُمرُ" عطفُ بيانٍ لأنّه موضّحٌ لـ"أبي حفصٍ".

ويختلفُ عطفُ البيانِ عن الصّفةِ بأنّه يكونُ جامدًا، والصّفةُ تكونُ مشتقةً. ويختلفُ عن التّوكيدِ وعطفِ النّسقِ بأنّه يوضّحُ متبوعَه، والتّوكيدُ وعطفُ النّسقِ ليس وظيفتُهما ذلك، وعن البدل بأنّه ليس مستقلًّا بنفسِه، والبدلُ مستقلٌّ بنفسِه.

فأوْلِيَنْه من وِفاقِ الأوّلِ ما مِن وِفاقِ الأوّلِ النّعتُ وَلِي

لما كانَ عطفُ البيانِ مشبهًا للصفةِ لزمَ فيهِ موافقةَ المتبوعِ كالنّعتِ فيوافقُه في إعرابِه وتعريفِه أو تنكيرِه وتذكيرِه أو تأنيثِه وإفرادِه أو تثنيتِه أو جمعِه.

فقد يكونانِ مُنكَّرَينِ كما يكونانِ مُعرّفَينِ

ذهبَ أكثرُ النّحويّينَ إلى امتناعِ كونِ عطفِ البيانِ ومتبوعِه نكرتينِ، وذهبَ قومٌ منهم ابنُ مالكٍ إلى جوازِ ذلك فيكونانِ مُنكّرينِ كما يكونانِ مُعرّفينِ، قيلَ: ومن تنكيرِهِما قولُه تعالى: ((يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)) وقولُه تعالى: ((وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)) فـ"زيتونة" عطفُ بيانٍ لـ"شجرةٍ" و"صديد" عطفُ بيانٍ لـ"ماء".

وصالحًا لِبَدَليّةٍ يُرى في غيرِ نحوِ يا غلامُ يَعْمُرا

ونحوِ "بشرٍ" تابعِ البكريِّ وليسَ أنْ يُبدلَ بالمَرضِيِّ

كلُّ ما جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكونَ بدلًا، نحوُ: "ضربتُ أبا عبدِ اللهِ زيدًا"، فـ"زيد" يجوزُ فيه أن يكونَ بدلًا وعطفَ بيانٍ.

ويُستثنى من ذلك مسألتانِ، يتعيّنُ فيهما أن يكونَ التّابعُ عطفَ بيانٍ:

الأولى: أن يكونَ التّابعُ مفردًا معرفةً معربًا والمتبوعُ منادًى، نحوُ: "يا غلامُ زيدًا" فيتعيّنُ أن يكونَ "زيدًا" عطفَ بيانٍ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدلًا؛ لأنّ البدلَ على نيّةِ تكرارِ العاملِ، فلو جعلنا "زيدًا" بدلًا لوجب أن نقولَ: "يا غلامُ زيدُ".

الثّانية: أنْ يكونَ التّابعُ خاليًا من "ال" والمتبوعُ بـ"ال"، وقد أُضيفتْ إليهِ صفةٌ بـ"أل"، نحوُ: "أنا الضّاربُ الرجلِ زيدٍ" فيتعيّنُ أن يكونَ "زيد" عطفَ بيانٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلًا من "الرّجلِ" لأنّ البدلَ على نيّةِ تكرارِ العاملِ، فيلزمُ أنْ يكونَ التّقديرُ: "أنا الضّاربُ زيدٍ"، وهو لا يجوزُ لِما عرفتَ في بابِ الإضافةِ من أن الإضافةَ اللفظيّة إذا كانت بـ"ال" لا تُضافُ إلّا إلى ما فيه "ال"، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه "ال" ومثلُ: "أنا الضّاربُ الرجلِ زيدٍ" الشّاهد:293

أنا ابنُ التّاركِ البكريِّ بشرٍ عليهِ الطّيرُ ترقُبُهُ وقوعا

فـ"بشر" عطفُ بيانٍ ولا يجوزُ أن يكونَ بدلًا إذْ لا يصحُّ أنْ يكونَ التقديرُ: "أنا ابنُ التّاركِ بشرٍ".